وتؤكد المادة الخامسة الدور الاساسي لقوات الطوارىء الدولية وتجديد مدتها سنويا . وتنص المادة السادسة على انشاء لجنة مشتركة بين الطرفين اثناء سريان الاتفاقية تعمل تحت رئاسة المنسق العام لعمليات الامم المتحدة للشرق الاوسط وتنظر في اي مشكلة تنجم عن الاتفاقية وتعمل وفقا للاجراءات الواردة في البروتوكول * .

تنص المادة السابعة على السماح بمرور الشحنات غير العسكرية المتجهة الى اسرائيل ومنها عبر قناة السويس .

أما المادة الثامنة (وهي كالمواد الثلاث الاولى من الاتفاقية تبحث في النواحي السياسية) فتنص على ان الطرفين يعتبران الاتفاقية خطوة هامة نحو سلام دائم وعادل وانها ليست اتفاق سلام نهائي وان الاطراف ستواصل بذل الجهود للتوصل بالتفاوض الى اتفاق سلام نهائي في اطار مؤتمر جنيف للسلام وفقا لقرار مجلس الامن رقم ٣٣٨ .

وتنص المادة التاسعة (الاخيرة) على ان الاتفاقية تسري بعد توقيع البروتوكول وتبقى سارية المفعول حتى تحل محلها اتفاقية جديدة .

لقد قامت مصر بتوقيع البروتوكول بجنيف يوم ٢٣ سبتمبر ١٩٧٥ بينما وقعته اسرائيل يوم ١٠ اكتوبر ١٩٧٥ وعليه فان الاتفاقية وملحقاتها اصبحت سارية المفعول للطرفين ابتداء من يوم ١٠ اكتوبر ١٩٧٥ .

ثانيا : خلفية الاتفاقية **

ان كل اتفاقية هي محصلة لوضع قائم وانعكاس للاحداث التاريخية كما هي تصوير دقيق لموازين القوى بين الاطراف المتنازعة . وفي اطار التسوية السلمية تبدو اي اتفاقية خطوة منطقية ، فبعد حرب يونيو ١٩٦٧ وافقت مصر على قرار مجلس الامن ٢٤٢ الذي وضع المبادىء العامة لتسوية سلمية للنزاع العربي — الاسرائيلي كما وافقت مصر على مهمة الوسيط الدولي يارينج لاجراء مفاوضات بين أطراف النزاع ضمن اطار قرار مجلس الامن وفيما بعد وافقت على مشروع وزير الخارجية الامريكي روجرز الذي تضمن برنامج عمل لوضع قرار مجلس الامن موضع التنفيذ تحت اشراف الولايات المتحدة . وكان محور جميع هذه المحاولات هو حصر النزاع في الاراضي العربية المحتلة من مصر وسوريا والاردن وانتزاع اعتراف عربي تدريجي باسرائيل وانهاء حالة الحرب بين الدول العربية واسرائيل ورفع المقاطعة الاقتصادية العربية عن الكيان الاسرائيلي ورفع الحصار البحري والسماح للبضائع والسفن الاسرائيلية بالمرور في المياه الاقليمية العربية. من الناحية السياسية كانت جميع هذه المحاولات تعالج القضية الفلسطينية بعيدا عن جذورها التاريخية وتدفعها الى زاوية هامشية من زوايا النزاع كمشكلة لاجئين يمكن حلها اقتصاديا واجتماعيا . ومن الناحية العسكرية كانت اي تسوية قائمة على هذه المحاولات تعني مباشرة منع الاعمال الفدائية وتجميد المقاومة الفلسطينية المسلحة . وبالنسبة لدول المواجهة العربية كانت التسويات التي طرحت بعد حرب يونيو ١٩٦٧ تحمل تنازلات سياسية وعسكرية واقليمية تمثل حجم النصر العسكري الاسرائيلي مضافا اليه حجم التدهور والانهيار الذي اصاب البنيان العسكري والسياسي للدول والانظمة

---

* تم وضع هذا البروتوكول في محادثات اللجنة المشتركة بجنيف من ٥ — ٢٣ سبتمبر ١٩٧٥ بحضور لجان عسكرية عن مصر واسرائيل وتحت اشراف المنسق العام لعمليات الامم المتحدة للشرق الاوسط .

** انظر ملحق هذا البحث لتواريخ ووقائع الاحداث منذ اكتوبر ١٩٧٣ .